الجريدة اليومية الأولى في البحرين

منظمات متطرفة تحاول خطف منجزات البحرين الحقوقية

مساعد وزير الخارجية.

كتب: أحمد عبدالحميد

الجمعة ٢٧ يوليو ٢٠١٨ - 01:15

أعضاء من منظمات مشبوهة وراديكالية تدخلوا للتأثير على عمل لجنة أممية

مساعد وزير الخارجية لـ «أخبار الخليج»:

البحرين أوفت بالتزاماتها الدولية ومنجزات المملكة لا يغفلها إلا منحاز ومأجور

ما جرى أثناء مناقشة تقرير المملكة يمثل إساءة لبعض أعضاء اللجنة الدولية

كشف عبدالله بن فيصل بن جبر الدوسري مساعد وزير الخارجية عن أن هناك منظمات متطرفة محسوبة على تنظيمات إرهابية وراديكالية سعت لخطف منجزات مملكة البحرين الحقوقية، من خلال التأثير على

أعضاء اللجنة المعنية بمناقشة تقرير المملكة حول التزاماتها بشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية مشددا على أن البحرين أوفت بالتزاماتها، وقدمت تقريرا شاملا شارك في إعداده جميع الشركاء المعنيين بهذه الحقوق من الجهات الرسمية بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني، حيث تم اعداد هذا التقرير بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير التي تستهدف بنود العهد الدولي.

وقال في تصريحات خاصة لـ «أخبار الخليج» بأن البحرين حرصت على تزويد جميع أعضاء اللجنة التابعة للأمم المتحدة، بكل الأدلة والمعلومات الدامغة حول ما قامت به المملكة من خطوات لنشر وتعزيز حقوق الإنسان بما يعكس التزامها بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية، بل وقد قمنا بإعداد تقرير تكميلي تضمن الإجابات الكاملة عن 18 سؤالا وردت إلينا من أعضاء اللجنة، وقام الوفد البحريني بعقد اجتماعات إضافية لتوضيح ما تلقيناه من استفسارات بشأن الأوضاع في البحرين، وذلك بما يعكس احترام المملكة وتقديرها للآليات الدولية.

وأضاف أن المملكة شكلت فريق عمل متكامل برئاسة مساعد وزير الخارجية وضم ممثلين عن وزارات الداخلية والعمل والتنمية الاجتماعية، وزارة شؤون الإعلام والأمانة العامة للتظلمات، والمجلس الأعلى للمرأة، وهيئة التشريع والإفتاء القانوني، والنيابة العامة، من أجل التعاطي الإيجابي مع اللجنة المعنية بدراسة تقرير البحرين بشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بل وقام كل عضو في الوفد البحريني بالرد على الأسئلة التي وردت إليه من اللجنة بشكل مباشر وبصورة اتسمت بالشفافية والوضوح وبتقديم الحقائق الكاملة والدامغة.

واستطرد مساعد وزير الخارجية قائلا: إن تقرير البحرين وما احتواه من منجزات ملموسة لو عرض على لجنة محايدة كانت ستقدر هذا الجهد الكبير الذي تحقق من خلال النهج الإصلاحي بالمملكة الذي أسهم في تأسيس البنية الديمقراطية للمشاركة في الحياة العامة، وحرية الرأي والتعبير والتجمع، وتمكين المرأة سياسيًا واقتصاديًا، وتحقيق التنمية الشاملة، وتعزيز عوامل الوحدة في المجتمع، وتهيئة البيئة المناسبة لدعم عمل الجمعيات والمشاركة السياسية والنقابية والحقوقية والمهنية الوطنية، وتسجيل إنجازات أخرى في مجال التعليم والصحة والاتصال والإعلام والتنمية المستدامة.

وشدد على أن المشاركة البحرينية استهدفت العمل على بناء قاعدة قوية من التواصل بين الدولة واللجنة المعنية من خلال الوفاء بالالتزام بتعهداتها، وكنا نتطلع أن يقابل هذا التعاون والجدية من قبل المملكة بتعاط إيجابي من طرف اللجنة، وأن أن يقابل بالتشجيع والثناء لفتح مجالات أوسع من التعاون المشترك في المستقبل.

وأضاف قائلا: لكن ما شاهدناه أثناء استعراض التقرير البحريني أمام اللجنة المعنية من تحرك منظمات محسوبة على منظمات إرهابية وذات توجهات راديكالية متطرفة «كسرايا الأشتر» وتعمل على الإضرار بمصالح المملكة وتشويه منجزاتها، حيث لاحظنا أنها موجودة داخل القاعة، لم تقم سكرتارية اللجنة بدورها بمنع هذه التحركات، ومحاولة التأثير على رأي الخبراء العاملين في اللجنة، وهو ما يعد اختراقا واضحا من قبل هذه المنظمات لعمل عدد من أعضاء اللجنة ومحاولة التأثير عليهم وتوجيههم ضد البحرين.

وأكد أن مداخلات بعض أعضاء اللجنة المعنية بمناقشة تقرير البحرين كانت تتحدث بلسان هذه المنظمات المشبوهة بل استخدموا نفس الكلمات والمصطلحات المفبركة غير المستندة على معلومات موثقة، وهو ما يمثل إساءة لمصداقية هذه اللجنة، مشيرًا إلى أن ما ورد من اللجنة يضرب عرض الحائط بالجهود الحثيثة التي تقوم بها الدولة لتنفيذ ما ورد في العهد الدولي بالحقوق المدنية والسياسية.

وتحدث مساعد وزير الخارجية مؤكدا أن المخرجات السلبية التي خرجت من هذه الجلسة كانت متوقعة بسبب ما رأيناه من استحواذ لهذه المنظمات المشبوهة على بعض أعضاء اللجنة، فقد كان ممثل لإحدى هذه المنظمات «أمريكيون من أجل الديمقراطية» يمر على الخبراء أثناء استعراضنا للتقرير الرسمي، ويقدم لهم الأسئلة والاستفسارات، وهو انتهاك لخصوصية عمل اللجنة يحدث لأول مرة في عمل مثل هذه اللجان أثناء المناقشة، حيث لم نشهد من قبل استحواذا لمنظمات راديكالية بهذه الصورة على خبراء معنيين بالعمل الحقوقي.

وأكد أن كل قارئ لتقريري البحرين الأساسي والتكميلي بالإضافة إلى أجوبة وفد المملكة خلال المناقشة مع اللجنة يتأكد أن الوفد أعطى صورة كاملة وشفافة وحقيقية عن أوضاع حقوق الإنسان في المملكة، والتي أبرزت الإنجازات الواضحة المتحققة على أرض الواقع والتي لا يمكن أن يغفلها إلا شخص منحاز ومأجور.

وأعرب مساعد وزير الخارجية عن أسفه لما جرى أثناء عمل اللجنة المعنية بمناقشة تقرير البحرين كون هذه اللجنة تعمل ضمن نطاق عمل الأمم المتحدة، مشددا على أنه يجب إصلاح هذا الوضع في المستقبل حتى لا يؤثر ذلك على عمل هذه اللجنة ومصداقيتها أمام الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وحتى لا تستمر الإساءات لإنجازات الدول بشكل ظالم، وتعمد إغفال الحقائق بشكل متعمد.

وأوضح أن استعراض مملكة البحرين كان ناجحا ومنجزاتها تفوقت على كثير من دول العالم.

واختتم مساعد وزير الخارجية تصريحاته مؤكدا أن وزارة الخارجية سوف تقوم بدراسة التقرير والتوصيات الصادرة عن اللجنة المعنية بعناية وإعداد الرد التفصيلي عليها وتضمينه ملاحظاتنا وكذا تصحيح المغالطات التي وردت في بعض التوصيات والتي تجاهلت الكثير من إنجازات المملكة، معتبرا أن هناك توصيات يبدو أنها أعدت سلفا قبل المناقشة، وأن ما جرى هو مجرد استكمال شكلي لآليات العمل في اللجنة المعنية، مؤكدا أن البحرين سترد في الوقت المناسب على هذه التوصيات.

يذكر أن اللجنة المعنية بمناقشة تقرير مملكة البحرين للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية قد خصصت جلسة خاصة للاستماع لرأي المنظمات الأهلية المعنية بحقوق الإنسان في الثاني من يوليو الجاري ثم خصصت جلسة للاستماع لتقرير موازي من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى تخصيص جلستين للاستماع ومناقشة التقرير الرسمي في الثالث والرابع من الشهر الجاري.

وكان مساعد وزير الخارجية رئيس الوفد البحريني قد أكد أن الإنجازات المتواصلة التي تسجلها مملكة البحرين تؤكد مضيها قدمًا وبرسوخ كبير نحو تعزيز وحماية حقوق الإنسان وحرياته السياسية والمدنية

والتي تمثل نهجًا استراتيجيا ثابتا في إطار المسيرة الإصلاحية المتواصلة لعاهل البلاد المفدى، وجهود الحكومة بتطوير وتحديث التشريعات الوطنية وفقًا للدستور والمواثيق الدولية.

وأشار الى أنه صاحب ذلك سياسات وبرامج وإجراءات تنفيذية تؤكد أهمية انطلاق مشاريع التنمية من منظور احترام حقوق الإنسان، إلى برنامج عمل الحكومة للأعوام (2015-2018) والمعنون «نحو مجتمع العدل والأمن والرفاه» والذي يستهدف حماية النظام السياسي الديمقراطي: وتحقيق التنمية الشاملة، والتصدي للجرائم الإرهابية ومكافحة التطرف بشتى أنواعه، وتبني السياسيات والمناهج والبرامج الفعالة التي تتصدى لخطابات الكراهية، وتعزيز عوامل الوحدة في المجتمع البحريني، وأن المملكة تسير على خطط وبرامج مدروسة تستهدف الحاضر والمستقبل من خلال رؤية مملكة البحرين 2030 التي استندت على مبادئ العدالة والتنافسية وتحقيق التنمية المتوافقة مع ما تشهده البلاد من تجربة ديمقراطية واجتماعية رائدة.

وأردف أن حرية التجمع والرأي والتعبير مكفولة في الدستور والتشريعات الوطنية دون قيود سوى الضوابط المهنية والأخلاقية المنصوص عليها في الدستور والقانون والمواثيق الصحفية والإعلامية الحلية والدولية والتي تحظر دعوات مثيرة للطائفية أو الكراهية الدينية أو العرقية أو المذهبية أو من شأنها تهديد الأمن القومي النظام العام أو التعدي على حقوق الآخرين وسمعتهم وكرامتهم أو مخالفة الآداب العامة أو انتهاك مبادئ حقوق الإنسان.

وأشار مساعد وزير الخارجية فيما يتعلق بجهود مملكة البحرين في مكافحة الاتجار بالأشخاص وحماية حقوق العمالة الوافدة، الى أن المملكة اكتسبت حسب موقع «اكسبات انسايدر» لسنة 2017 الوجهة الأولى والأكثر شعبية في العالم بالنسبة إلى المغتربين، حيث أشار التقرير إلى أن البحرين تعد المكان الأنسب في العالم للعمل ولتربية الأسرة وكأفضل دولة تجعل الأجانب يشعرون بالراحة والترحيب.

كما أشاد كل من المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة، ومدير مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة في دول مجلس التعاون الخليجي، بمركز حماية ودعم العمالة الوافدة بمملكة البحرين وكونه صرحا ثمينا ونموذجا لأفضل الممارسات المتبعة لحماية حقوق العمالة الوافدة. كما أن إدراج مملكة البحرين ضمن دول المستوى الأول (Tier 1) في تقرير الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة الاتجار بالأشخاص الصادر في شهر يونيو 2018 يؤكد نجاح المملكة في محاربة تلك الجريمة وصون ورعاية حقوق العمالة الوافدة.